المختار غميض | نشر في ١١ نوفمبر ٢٠٢١,

تونس: بوادر أزمات متصاعدة

من المنتظر أن يكون شتاء التونسيين ساخنًا هذا العام كالعادة أو ربما أكثر، بسبب الأزمات المتراكمة وبدء بروز الاحتقان الشعبي على الساحة، فتونس تعيش اليوم مرحلة لا يختلف اثنان أنها من أدقّ مراحلها السياسية منذ الاستقلال، فإجراءات الرئيس الاستثنائية لم تزد لهذا البلد العربي المتوسطي الصغير غير العزلة وتفاقم الأزمة المالية والاجتماعية.

مخاوف التضخّم الاقتصادي

اقتصاديًا، تمرّ تونس اليوم بمرحلة صعبة جدًا بعد انقلاب 25 يوليو/ تموز وتمسّك الرئيس بعدم فتح باب الحوار، رغم الدعوات المتكررة من المجموعة الدولية إلى الحوار الجاد وإعادة المسار الديمقراطي ومؤسسات الدولة في إشارة إلى البرلمان.

وعلى رأس هذه المجموعة الدولية مجموعة السبع للدول المانحة تتزعّمها الولايات المتحدة الأمريكية، ما أفضى إلى تعطّل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي رغم محاولات الحكومة الجديدة الصورية تلميع الوضع السياسي الجديد.

ناهيك عن الأزمة الداخلية في تمويل ميزانية عام 2021 التكميلية، ودفع الديون الداخلية للبنوك المحلية والقروض الخارجية قبل نهاية العام الحالي، والبالغ قيمتها إجمالًا نحو 6 مليارات دولار.

هذا بالإضافة إلى عجز الدولة حاليًا عن توفير كتلة الأجور، ما دفعها إلى طباعة أوراق مالية جديدة والوقوف على حافة الخطر، ما فاقم من ارتفاع الأسعار وعزّز مخاوف التضخّم الاقتصادي مقابل تراجُع احتياطي الدولة من العملة الصعبة، بيد أن الأزمة الاقتصادية الخانقة وغير المسبوقة في تونس، لا يمكن أن تمرّ دون أن تثير معها أزمات اجتماعية متزامنة وقد تكون مزمنة.

أزمة اجتماعية مزمنة

بدأت بوادر الغليان على الساحة المحلية والجهوية بسبب الانعكاسات المباشرة والخطيرة للوضع الاقتصادي، الذي أفرز إغلاق عدد من المصانع وآلاف الشركات، بينما يهدّد الإفلاس حاليًا ما يزيد عن 50

ألف شركة صغرى ومتوسطة.

فضلًا عن مطالبة اتحاد الشغل باستئناف مفاوضات الزيادة في الأجور مع الحكومة، وتنفيذ إضرابات جهوية في القطاع الخاص بسبب تردّي أوضاع العمّال وتراجُع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال الأشهر الأخيرة.

تُضاف إلى هذه الأزمات الخطيرة التي تعصف بالبلاد، وبدأت تمظهراتها تطفو على سطح الأحداث، أزمة النفايات وما وقع أخيرًا من مواجهات شعبية مع الأمن في منطقة عقارب من ولاية صفاقس، بسبب إصرار الدولة على إعادة فتح مصبّ النفايات بالجهة بعد تفاقم الحالة البيئية في صفاقس بسبب إغلاق المصب المذكور، ما كان وراء وفاة أحد الشبان.

وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بعنف بوليسي كبير، ما زاد من مشاعر الغضب والاحتقان ووسّع رقعة الغضب الشعبي من الوضع الراهن الذي على عكس ما تأمّلوه منذ أشهر، بل أخذ في الازدياد سوءًا يومًا بعد يوم.

حراك ديناميكي

أما على المستوى السياسي فلا يخفى على متتبّع اليوم في تونس أن رقعة الامتعاض تزداد باطّراد يومًا بعد يوم، فبعد إعلان عدة أحزاب وقوى سياسية معارضتها لنهج قيس سعيّد منذ انقلاب 25 يوليو/ تموز، وبعد تنفيذ قوى مدنية وسياسية معارضة للانقلاب عدة وقفات في وسط البلاد تنديدًا بالإجراءات الاستثنائية وتعطيل الدستور.

وتستعدّ حاليًّا مجموعة من الرموز السياسية تتزعّم تنسيقية "مواطنون ضد الانقلاب"، من بينها مناصرون سابقون للرئيس سعيّد، للقيام بيوم احتجاجي واعتصام مفتوح في ساحة باردو الأحد المقبل 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، تنديدًا بالانقلاب والمناداة بإعادة البرلمان والوضع الدستوري وتنظيم انتخابات عامّة مبكّرة في غضون 6 أشهر، في حراك ديناميكي انتقلَ من شارع الحبيب بورقيبة إلى مجلس نواب الشعب.

كما وقّعت مجموعة من 70 شخصية وطنية عريضة قبل يومَين، تطالب بوضع حدّ للإجراءات الاستثنائية وتقديم خارطة طريق واضحة للعودة للمسار الدستوري والديمقراطي بالبلاد.

ومن المنتظر أن تشهد الساحة التونسية خلال الفترة القادمة، لا سيما شهرَي ديسمبر/ كانون الأول ويناير/ كانون ثاني، موجة كبيرة من الاحتقان والاحتجاجات والأحداث على خلفية تفاقم عدة أزمات في الوقت نفسه، خاصة أن فئة كبيرة من الشعب بدأت تقتنع أن الخطاب الشعبوي لم يزد البلاد إلا إغراقًا في وحل الأزمات ولم يأتِ بأي حلٍّ من الحلول، وأن كل الشعارات التي يتمّ رفعها باسم مكافحة الفساد ليست إلا مسكّنات لصرف اهتمام الشعب عن المشاغل الأساسية، أمام عجز واضح عن إيجاد الحلول والبدائل المالية للأزمة المتفاقمة.

كما أن الحكومة الجديدة مطالبة بالمصادقة على قانون المالية التكميلي للسنة الراهنة، وإعداد قانون ميزانية عام 2022 للمصادقة عليه من قبل رئيس الدولة في ظل تواصُل غياب وإغلاق مجلس النواب.

وعمومًا لا بدّ من الإشارة إلى الوضع التونسي المتردي، الذي سببه في الحقيقة بعض التدخلات الخارجية التي دفعت سعيّد نحو تنفيذ انقلاب عسكري على الدستور، وأن هذه القوى الخارجية سواء العربية منها أو الغربية بدأت تتخلى عن سعيّد بعد أن استثمرت ما وقع في تونس إقليميًّا ودوليًّا، لا سيما مصر وفرنسا.

ورغم أن هناك من تحدّث عن تعويل الرئيس سعيّد على التمويل السعودي والإماراتي لموازنة البلاد،

إلا أن السعودية وإثر زيارة رئيسة الحكومة المعيّنة نجلاء بودن لها قبل أيام، آثرت أن تقدم مساعدات مالية وودائع بمليارات الدولارات لمصر وباكستان متجاهلة الحديث عن طلبات تونسية ملحّة للتمويل والاستثمار، ما قد يُفهم من دعوة سعيّد باتّباع سياسة التقشف، وبالمناداة بالتبرّع للدولة عبر اكتتاب وطني كان عرضة لانتقادات عديدة من قبل الرأي العام الداخلي.

إذًا، يبدو أن المصائب في الانقلابات لا تأتي فرادى، حيث بات واضحًا الآن للعيان أن الانقلاب في تونس دخلَ مرحلة العزلة الدولية إلى جانب الاحتقان الداخلي، ما قد ينبئ بحصول تطورات على المشهد.

رابط المقال: https://www.noonpost.com/42324/